

وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٣ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط

والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠١٢

مدير عام شئون الغرف المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة

الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٣ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسيوط جلسة ٢٠١٣/٤/٩

باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٢ ؛

وعلى مذكرة إدارة الموازنات والحسابات الختامية المؤرخة ٢٠١٣/٧/١٨ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٢ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ ١٩ , ٣٤٥.٦٥٠ ج (فقط ثلاثة ملايين وأربعمائة وخمسون ألفاً وستمائة وخمسون جنيهاً وتسعة عشر قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٤٢ , ٢٥٣٩٦٦٣ ج (فقط مليونان وخمسمائة وتسعة وثلاثون ألفاً وستمائة وثلاثة وستون جنيهاً واثنان وأربعون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات بما فيها زيادة مصروفات السوق عن الإيرادات بمبلغ ٩٥ , ٩٨٦.٩١ ج (فقط تسعمائة وعشرة آلاف وتسعمائة وستة وثمانون جنيهاً وخمسة وتسعون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠١٢/١٢/٣١ مبلغ ٤٧ , ١٣٢٤٢٨٩٣ ج (فقط ثلاثة عشر مليوناً ومائتان واثنان وأربعون ألفاً وثمانمائة وثلاثة وتسعون جنيهاً وسبعة وأربعون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ١٨/٧/٢٠١٣

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ / آمال السلامونى